الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023

محاضر الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/123

التاريخ: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Nigel Brett
مدير
شعبة سياسات العمليات والنتائج
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

محاضر الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد مداولات لجنة التقييم في دورتها الثالثة والعشرين بعد المائة التي عُقدت بالحضور الشخصي وافتراضيا في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في هذه المحاضر.

2- وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على المحاضر، للعلم، بالصيغة التي وافقت عليها لجنة التقييم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- افتتحت سكرتيرة الصندوق الدورة بإعلام الأعضاء بأن سفير المكسيك، Miguel García Winder، لن يتمكن من الحضور وترؤس الدورة بسبب ظروف غير متوقعة. وعملا بالقاعدة 1-3 من اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، رحب الأعضاء بالسيدة Sandra Paola Ramírez Valenzuela من المكسيك رئيسة للدورة.

4- وحضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا والهند وإندونيسيا وآيرلندا والمكسيك (رئيسا) ومملكة هولندا ونيجيريا وسويسرا. وحضر مراقبون من الصين والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وألمانيا والولايات المتحدة. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتيرة الصندوق، وموظفون آخرون من الصندوق.

5- ورحبت اللجنة بالدكتور Jujjavarapu Balaji، وزير (الزراعة) والممثل الدائم البديل لجمهورية الهند في الصندوق، والسيد Jan Bade، المستشار ونائب الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى وكالة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، في أول مشاركة لهما في دورة لجنة التقييم.

6- وشاركت Demitu Hambisa Bonsa، سعادة سفيرة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في إيطاليا والممثلة الدائمة لبلادها لدى وكالة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، والدكتور Kaba Urgessa Dinssa، نائب الممثل الدائم لإثيوبيا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما، في مداولات اللجنة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لإثيوبيا. وضَمنَ حضور الممثلَين استفادة المداولات من وجهة نظر الحكومة بشأن التقييم.

7- وشارك السيد Gian Paolo Ruggiero، ممثل جمهورية إيطاليا في المجلس التنفيذي ورئيس لجنة مراجعة الحسابات، في المداولات بشأن البند 6.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2023/123/W.P.1/Rev.1)

8- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة EC 2023/123/W.P.1/Rev.1.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (EC 2023/123/W.P.2 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- سلط الأعضاء الضوء على أهمية إدراج التحليلات الجنسانية في مرحلة تصميم المشروعات، وتعزيز مؤسسات التمويل البالغ الصغر.
- شددت اللجنة على أهمية تقييم الأثر الشامل، مع التركيز على التفاعل بين الوكالات المالية المحلية والدولية، وحثت على اعتماد تدابير استباقية لمنع النزاعات.

- شاركت الإدارة دروسا عن القدرة على الصمود، والشمول المالي والآليات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني لتعزيز دور الصندوق المحوري في إثيوبيا.

9- رحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا الاتحادية، الذي يغطي الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2022، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2023/123/W.P.2، وكذلك بالاتفاقية عند نقطة الإنجاز التي وُقِّعت مع الحكومة، على النحو الوارد في الضميمة.

10- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتنفيذ الناجح لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وأيدوا التوصيات الواردة في التقييم. وكان التقرير شاملا، وقد رحب الأعضاء بوجه خاص بطابعه الموجَّه نحو المستقبل. وأُعرِبوا عن تقدير خاص لعمل الصندوق المستمر على مدى أربعة عقود في دعم السكان الريفيين في إثيوبيا وللجهود المستمرة التي تبذلها البلاد على الرغم من التحديات المختلفة.

11- وأحاط الأعضاء علما بالبيان الذي ألقته Demitu Hambisa Bonsa، سعادة سفيرة إثيوبيا في إيطاليا والممثلة الدائمة لبلادها لدى وكالة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، بالنيابة عن حكومة بلادها.

12- وفيما يتعلق بالوصول إلى التمويل البالغ الصغر والائتمان، أثنت اللجنة على مضاعفة عدد المستفيدين والزيادة الكبيرة في حافظة القروض الإجمالية. ومع ذلك أعرب الأعضاء عن شواغلهم بشأن الحاجة إلى زيادة تعزيز مؤسسات التمويل البالغ الصغر وحماية مصالح المودعين لضمان الاستدامة والقدرة على الصمود في الأجل الطويل. وأحاطت اللجنة علما بالزيادة في حجم التمويل ودعمت التوصية باستمرار العمل على هذا الجانب لتحقيق القدرة المستدامة على الصمود.

13- وأقرت اللجنة بالإنجازات في الري الصغير النطاق وتمكين المرأة، وطرحت أسئلة عن النقل السلس للدروس بين المشروعات المنجزة والجارية والتقييم الشامل للآثار. وأعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن عدم المراعاة الكاملة للمساواة بين الجنسين والأثر الضعيف على تطور المعايير الاجتماعية والثقافية، وأجمعوا على أهمية الاستمرار في إدراج التحليلات الجنسانية في مرحلة تصميم المشروعات وتعزيز النُّهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني.

14- وشددت اللجنة على الحاجة إلى تقييم شامل للآثار، ولا سيما لفهم التفاعل بين الوكالات المالية المحلية والدولية من أجل تعزيز الاستدامة. وكان هناك سؤال بشأن ما إذا تضمن التقرير تقييما لأمثلة جيدة عن النظم المحسّنة، وما إذا كان يمكن تحويل النماذج التجريبية إلى نماذج قابلة للتوسيع، بما يسلط الضوء على أهمية إعادة بناء نظم أفضل.

15- وأعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن الهشاشة والنزاع، مشددين على أهمية تدابير بناء القدرة على الصمود، ومراعاة ظروف النزاعات في تصميم المشروعات وإجراء تحليل مفصّل في التقييم المقبل لتسليط الضوء على أثر استكمال المشروعات في السياقات الحرجة. وسلطوا الضوء أيضا على الحاجة إلى تحسين إدارة المعرفة والتعاون، وتعزيز جودة البيانات ومواجهة التحديات في برنامج التمويل الريفي.

16- وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء على التحديات في التمويل الخارجي للتمويل الريفي في عام 2022، والتي أثّرت في المشروعات الجارية وعرقلت تنفيذ برامج التمويل الريفي. وأشاروا إلى دراسة غرب أفريقيا التي أجراها مكتب التقييم المستقل بشأن الدعم الذي يقدمه الصندوق في الأوضاع الهشة، مشددين على أهمية اتخاذ تدابير استباقية وتعزيز المنظمات المجتمعية لتوقع النزاعات ومنعها، مع بذل جهود مستمرة في مختلف المجالات. وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، أشار مكتب التقييم المستقل إلى القيود الحكومية على تمكين المشروعات المدعومة من الصندوق من أجل تيسير التعاون. وفيما يختص بالجهود التي تُبذَل في مجال عدم المساواة بين الجنسين في إثيوبيا، أقر مكتب التقييم المستقل بالتقدم الكبير الذي أُحرز، مشيرا إلى المتابعة من الإدارة.

17- وأكدت الإدارة أنها تعزز نهجها لمعالجة الهشاشة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع وضع تحليل أفضل للاسترشاد به في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات. وسلطت الضوء أيضا على أهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات الإنمائية الأخرى، ووافقت على مقترح التركيز على التدخلات الإنمائية التي يوجهها المجتمع المحلي، ولا سيما في الأوضاع الهشة. وناقشت إدارة المناظر الطبيعية والبرامج المتعلقة بالقدرة على الصمود، بهدف الجمع بين الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة على الصمود والجهود الإنسانية، وتطرقت أيضا إلى الرابط بين أنشطة القدرة على الصمود والحد من النزاعات.

18- وشاركت الإدارة الدروس المستفادة، ولا سيما بشأن الهشاشة، والقدرة على الصمود، والشمول المالي، والري الصغير النطاق، وتنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، والآليات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني. وشددت على أهمية زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين الزراعة البعلية وإدراج الآليات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني، وركزت على دور الصندوق المحوري في الشمول المالي، والانتقال من التأسيس إلى الدمج في تعاونيات الادخار والائتمان الريفية وتعزيز مؤسسات التمويل البالغ الصغر، فضلا عن الجهود الرامية إلى تعزيز الري الصغير النطاق، وتشجيع الاستثمارات الخضراء وتنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، مع التركيز على التعاون مع الجهات المموِّلة الأخرى.

19- وختاما، أعربت الإدارة عن التزامها بجعل الحافظة في إثيوبيا أقوى، وشددت على الجهود الجارية الرامية إلى إحداث تحول في وظيفة المعرفة لتلبية احتياجات البلد على نحو أفضل. وذكرت مشروعا تجريبيا في إثيوبيا يركز على القطاع الخاص والمبادرات المجتمعية لدعم تمويل الري الصغير النطاق، وكذلك على تحدي الاحتفاظ بالقدرة في وجه فرص العمل الأفضل أجرا للموظفين في إثيوبيا.

البند 4 من جدول الأعمال: استعراض إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (EC 2023/123/W.P.3 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- دعم الأعضاء إجراءات الإدارة لخفض المؤشرات وشددوا على الحاجة إلى مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس للحصول على بيانات موثوق بها، ورأوا كذلك أنه لا داعي لوضع مستويات مستهدفة إلا حين تكون ملائمة أو ذات صلة.
- أيدت اللجنة المبادرات الداخلية مثل جماعة الممارسين وشددت على الحاجة إلى مزيج ذي مصداقية من مصادر البيانات.

20- رحبت لجنة التقييم باستعراض إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2023/123/W.P.3، فضلا عن رد الإدارة، كما يرد في الضميمة. وأعربت اللجنة عن امتنانها لمكتب التقييم المستقل والإدارة على هذه المبادرة التي رأت فيها مؤشرا على التقدم المحرز والتزاما بتعزيز الفعالية. واعتبر الأعضاء أن التقرير هو نموذج تجريبي ناجح وشجعوا على تكرار وضع التقارير في المستقبل، مسلطين الضوء على فائدتها للدول الأعضاء خلال دورات تجديد الموارد.

21- وأعرب الأعضاء عن شواغلهم بشأن العدد الكبير للمؤشرات المضمنة في أطر إدارة النتائج السابقة، متوقعين حذف المؤشرات الأقل أهمية في أطر إدارة النتائج اللاحقة. وشددوا على الحاجة إلى تبسيط المؤشرات بما يتواءم مع اعتبارات التكلفة، وعلى الحاجة إلى مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس، ولا سيما في البيئات الهشة حيث هناك تحديات في جمع البيانات، نظرا إلى العبء على كاهل موظفي الشركاء المنفذين والحاجة إلى التدريب المناسب. ودعم الأعضاء النهج القائم على الابتعاد عن تحديد مستويات مستهدفة لجميع المؤشرات تقريبا، مع التركيز على الجدوى والملاءمة ومراعاة التغييرات التي جرى قياسها.

22- ودعمت اللجنة المبادرات الداخلية مثل إنشاء جماعة الممارسين، وأيدت استخدام مزيج من مصادر البيانات من أجل المصداقية والموثوقية. ودعمت اللجنة مراعاة عوامل التكلفة لتقييم نطاق تبسيط المؤشرات. وأعرب الأعضاء عن شواغلهم فيما يتعلق بالضمان الخارجي لجودة تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، واستفسروا عن التعقيدات والتكاليف المحتملة، والتمسوا توضيحات بشأن ما إذا كان مكتب التقييم المستقل سيوفر هذا الضمان الخارجي للجودة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الأعضاء إلى زيادة العمل مع الشركاء الخارجيين من أجل رصد وتقييم النظم الغذائية في العالم وعلى المستوى القطري.

23- واستفسر الأعضاء عن أثر الاستعراض بشأن الشركاء والحكومات، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة كفاءة الصندوق وأثره بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة. وشدد الأعضاء على أهمية مراعاة آراء الحكومات المتلقية بشأن المؤشرات، واقترحوا اعتماد نهج قائم على كل حالة على حدة فيما يتعلق بتحديد المستويات المستهدفة. وركزوا أيضا على أهمية جودة البيانات في خفض عدد المؤشرات، مطلقين مناشدة للتحلي بالانضباط في صفوف الممثلين في المجلس التنفيذي والجهات المانحة. وختاما، أعربت اللجنة أيضا عن دعمها للمقترح الذي قدمته الإدارة بإجراء تقييم خاص لقدرات الرصد والتقييم لدى وحدات إدارة المشروعات، واعتبرت أن من المفيد إجراء مقارنات مع المؤسسات المالية الأخرى.

24- وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء على مشاركة الأعضاء ولجنة تنسيق تجديد الموارد في الاستعراض، مُبيّنا الجهود التي تُبذَل لفهم وجهات نظر الدول الأعضاء، وأقرّ بأهمية مناقشة المستويات المستهدفة، معربا عن تأييده للموقف الذي جرى التعبير عنه في الاستعراض والمتمثل في تقييمها على أساس كل حالة على حدة. وشدد مكتب التقييم المستقل على أن المستويات المستهدفة قد لا تكون كافية لقياس التدخلات العالية الجودة والنتائج التحولية، وفي حين أنه لم يرفض المستويات المستهدفة بالمطلق، اقترح استخدامها بحكمة، ولا سيما حين تكون ذات صلة، واستكشاف طرائق بديلة، بما يتواءم مع الممارسات المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

25- وأعربت الإدارة عن امتنانها للتعليقات الثاقبة والموجزة، مسلطة الضوء على فائدة المنتج وتوقيته المناسب. وإذ أقرّت الإدارة بوجود توافق عام على تحويل التركيز من المستويات المستهدفة إلى تتبع النتائج، أكدت التزامها بخفض عدد المؤشرات وشجعت الدول الأعضاء على تكرار وجهة النظر هذه في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وردا على الشواغل المتعلقة بالضمان الخارجي لجودة تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ذكّرت الإدارة بالدور الذي يضطلع به التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق في هذا الصدد، وأشارت إلى أنه من شأن المراجعة الخارجية أن تتسبب بالتأخير وتعرقل تقديم أفكار ثاقبة عن المشروعات في الوقت الحقيقي. وفيما يتعلق بقدرات البيانات الداخلية، أشارت الإدارة إلى أن الهدف منها هو زيادة المشاركة على المستويَين العالمي والقطري، مبدية إدراكها لفائدة اللامركزية، وأقرت بأن هناك قيودا على الموارد المالية.

البند 5 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2024 (EC 2023/123/W.P.4)

26- وافقت لجنة التقييم على جدول الأعمال المؤقت المقترح لدورات اللجنة التي ستُعقد في عام 2024، على النحو الوارد في الوثيقة 2023/123/W.P.4.

البند 6 من جدول الأعمال: استعراض تنفيذ رد الإدارة على التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق لعام 2018 (EC 2023/123/W.P.5 + Corr.1 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- ناقش الأعضاء مسألة التمويل بالديون في الصندوق وشجعوا الإدارة على أن تستكشف بحذر سبل تخصيص موارد إضافية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

- دعمت اللجنة تطور الصندوق بوصفه مؤسسة مالية دولية، مبدية إدراكها للحاجة إلى هيكلية مالية محدّثة، وأقرت بالشواغل المتعلقة بالأعباء المحتملة على كاهل البلدان المتلقية، مشددة على وجوب توخي الحذر في استعراض سياسات التسعير ومعدلات الإقراض للحفاظ على التصنيف الائتماني للصندوق +AA.

27- رحبت لجنة التقييم باستعراض تنفيذ رد الإدارة على التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق لعام 2018، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2023/123/W.P.5 والنسخة المصححة منها. ورحب الأعضاء أيضا برد الإدارة، على النحو الوارد في الضميمة. وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل لإجرائه التقييم في الوقت المناسب، بالتزامن مع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والاستعراض الجاري للهيكلية المالية حتى عام 2023. وأقر أعضاء اللجنة بالتقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق منذ عام 2018، وبالتصنيف +AA، ودعموا الجهود التي يبذلها الصندوق للحفاظ على الاستدامة المالية.

28- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لالتزام الصندوق بإدراج بعض الأفكار الثاقبة التي قدمها مكتب التقييم المستقل في الاستعراضات المقبلة للاستراتيجية المالية وشروط الإقراض. ورحب الأعضاء أيضا باستكشاف الصندوق المتواصل لسبل توفيق المفاضلات بين الاستدامة والتيسيرية على أفضل وجه، بما في ذلك من خلال تقييم النسبة المثلى للتمويل بالديون في سياق ممارسة أثر مقبول على رأس مال الصندوق والدعم المستمر من الدول الأعضاء، بهدف ضمان الاستدامة المالية الشاملة والتصنيف الائتماني +AA. واتفق الأعضاء على أهمية تخصيص موارد إضافية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من دون تقويض سمعة الصندوق وعافيته المالية. وإذ أقرت اللجنة بمهمة الصندوق ونموذج عمله، رحبت بمقترحات مكتب التقييم المستقل لاعتماد مجموعة أوسع من خيارات القروض، مشددة على أهمية العمل مع القطاع الخاص.

29- وأعرب الأعضاء عن دعمهم لتطور الصندوق بوصفه مؤسسة مالية دولية، مشددين على الحاجة إلى تحديث الهيكلية المالية تماشيا مع المبادئ السليمة والاستدامة المالية. وفي الوقت نفسه، اتفقت اللجنة مع موقف الإدارة المتمثل في أن مقارنة المؤشرات المالية بمؤشرات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف غير عملي في ضوء المهمة الفريدة للصندوق. وأقر الأعضاء بمقترحات توسيع آلية الحصول على الموارد المقترضة لتلبية الطلب المعبّر عنه ولكنهم سلطوا الضوء على الحاجة إلى مراعاة القدرة الإقراضية بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة. وأعربوا عن شواغلهم بشأن تغطية الخسائر التشغيلية، الأمر الذي قد يثقل كاهل البلدان المتلقية بأسعار فوائد أعلى في آلية الحصول على الموارد المقترضة ويلقي بضغوط على الجهات المساهمة.

30- وإذ استبقت اللجنة تقييم الإدارة للاستراتيجية المالية، بما في ذلك النسبة المثلى للتمويل بالديون لعام 2030، أقرت بملاءمة التحليل المقارن الذي تجريه المؤسسة الدولية للتنمية بشأن نافذة المصارف المتعددة الأطراف. وأوصى الأعضاء بتوخي الحذر في استعراض سياسات التسعير ومعدلات الإقراض، ولا سيما في ضوء تصنيف الصندوق +AA. ورحبت اللجنة بالتوصية الصادرة عن مكتب التقييم المستقل بشأن استكشاف إمكانية تقديم قروض بأسعار فائدة ثابتة. وفيما يتعلق بتفويض إصدار السندات، استفسرت اللجنة عن آراء الإدارة بشأن تفويض هذه المسؤولية إلى أمين الخزانة، مع مراعاة التفويض الحالي للرئيس.

31- وشدد مكتب التقييم المستقل على أن المقترح الذي قدّمه بشأن المساهمة في تغطية الخسائر التشغيلية لا ينطوي بالضرورة على مستوى مستهدف من التغطية بنسبة 100 في المائة، بل ينطوي على مستوى مستهدف يحدده المجلس التنفيذي بالتشاور مع الدول الأعضاء. وسلط مكتب التقييم المستقل الضوء أيضا على مراعاة التقييم لمهمة الصندوق بوصفه وكالة تابعة للأمم المتحدة تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، بهدف تخصيص أقصى قدر من الموارد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وختاما، دعا مكتب التقييم المستقل إلى استكشاف خيارات مجدية لبلوغ نسبة مثلى للتمويل بالديون، مع الإقرار بتباين الآراء بين أصحاب المصلحة.

32- وشددت الإدارة، في معرض تناولها الاستدامة المالية للصندوق، على أهمية الاستقرار والنمو في قاعدة رأس المال مقارنة بالمستويات التشغيلية، مسلطة الضوء على تصنيف +AA من المشاركين في الأسواق والمستثمرين في القطاع الخاص. وشددت على أن التحدي الاستشرافي يكمن في تحسين قاعدة رأس المال من خلال التنفيذ الناجح لتجديد الموارد، وتوحيد حقوق المساهمين وتصميم أدوات جديدة، بما يتواءم مع توصيات مجموعة العشرين.

33- وتمحور النقاش، من منظور إدارة المخاطر، حول ضمان استدامة الصندوق مع تجاوز التعقيدات التقنية والسياسية، ومراعاة عوامل مثل السقف المحدد للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وإمكانيات التمويل بالديون. وشددت الإدارة على الحاجة إلى حل جماعي للمشاكل في وجه التحديات التي تزداد تعقيدا والالتزام المعلن باستكشاف درجة أعلى من تقبل المخاطر مع الحفاظ على التصنيف نفسه، بشرط الحصول على دعم قوي من الدول الأعضاء. وختاما، أشارت الإدارة إلى أن المظروف الحالي لآلية الحصول على الموارد المقترضة وقدره مليار دولار أمريكي كاف لتلبية الطلب القائم وأقرت بوجود طلب إضافي كبير.

البند 7 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإرشادية للفترة 2025-2026 (EC 2023/123/W.P.6)

الرسالة الرئيسية:

- أثنت لجنة التقييم على مكتب التقييم المستقل لتنفيذه ميزانية 2023، وأيدت برنامج عمله المقترح المستند إلى النتائج وميزانيته المقترحة لعام 2024 وخطته الإرشادية للفترة 2025-2026.

34- رحبت لجنة التقييم المستقل ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المقترح المستند إلى النتائج وميزانيته المقترحة لعام 2024 وخطته الإرشادية للفترة 2025-2026، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2023/123/W.P.6، والتي استندت إلى مناقشات مع لجنة التقييم في دورتها الثانية والعشرين بعد المائة، ولجنة مراجعة الحسابات في دورتها السبعين بعد المائة، والمجلس التنفيذي في دورته التاسعة والثلاثين بعد المائة التي عُقِدت في سبتمبر/أيلول 2023. وأثنى الأعضاء على العمل الذي أنجزه مكتب التقييم المستقل، مشيرين إلى زيادة عبء العمل على الرغم من انخفاض الميزانية، وهنأوا الفريق فيما أعربوا عن تطلعاتهم للمساعي المستقبلية.

35- وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم القوي لعمل مكتب التقييم المستقل، مشيدين بنهجه وخطة عمله وميزانيته المتينة، ومسلطين الضوء على جودة المهام التي يضطلع بها. وشددوا على تأييدهم المستمر لبرنامج العمل والموارد المخصصة ومبادرة الارتقاء بمستويات رتب الموظفين لتعزيز قدرات مكتب التقييم المستقل. وأكد الأعضاء أنه يجب عدم خفض ميزانية مكتب التقييم المستقل ودعوا إلى مواءمتها مع أي زيادات محتملة في الميزانية في إطار التجديد الثالث عشر للموارد. وردا على طلب استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، اقترح مكتب التقييم المستقل إدراج هذا الموضوع في التقييم المؤسسي للتجديدَين الحادي عشر والثاني عشر للموارد المزمع إجراؤه خلال الفترة 2024-2025.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

36- قدّمت الإدارة النسخة الرقمية من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 إلى أعضاء اللجنة الذين أبدوا ترحيبهم بالمبادرة.

اختتام الدورة

37- ذُكِّرت اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيُطلع أعضاء اللجنة على مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية التي قدموها، للموافقة عليها. وستُقدَّم المحاضر، بمجرد وضعها قي صيغتها النهائية، إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورته الأربعين بعد المائة.